بتصديق ذلك الخبر عيناً (من الايمان ما يكفي التصديق به مجملاً وانما ذكره في اصل القول
بان التكاليف باجمعها تكليف بالمحال من ان الخلق غير الفعل الخ ففيه ان هذا الفرق
على تقدير تسليم صحته انما يقدح في دليلهم المذكور على ما مر هو انه من ان التكاليف
باجمعها تكليف بالمحال لافرض تصويرهم بذلك فكيف وان هذا دعوة انما اخترعه مثبتو
عدولا فاختيار مطلب فاسد بدليل فاسد الا دعوة انما على المصنف قدس سره نقله الجمل
الشارح العضدي نفر قولهم بتجويز ذلك بان التجويز مخالف للاجماع والعبرة ان دعوى
الاجماع في ذلك مستفيض من دعواهم الاجماع على خلافه ابي بكر ولو كان امثال هذه
الاجماعات حجة لما جاز للشارح المذكور مخالفة الاجماع الذي نقله من تقدم عليه من شارح
الاصول ابن الحاجب في ان مدرك الاحكام اما العقل او الشرع حيث اجاب عنه
ضيق الخناق عليه هناك بانه يجوز ان يكون المدرك العرف والعادة او غيرهما
والبقية على تقدير ثبوت الاجماع لا يستفيد من الجاهل الذي طلاء الافاق من الاقوال
الاربعة المخالفة للكتاب والسنة جهله بالاجماع او انكاره ومخالفته متعمداً او اعتقاد
كفره الخفية كما مر فقد ذكر قال المص رفع الله درجته الفضل الثاني
في الادلة وفيه مباحث الاول الكتاب العزيز انما يصح التمسك بالكتاب
عند الامامية ومن تبعهم من المعتزلة والياتي على مذهب الاشاعرة قالوا الكلام
عندهم قايم بذات الله تعالى وهذا الكتاب حكاية عنه وجوزوا وقوع المكاية
منه فلا يمكنهم الحكم بصدق هذا القرآن اما على مذهب الامامية والمعتزلة فان
الصفة متى محال فلا يتاتى منه ذلك وعندنا ان الكلام هو الحروف والاصوات
القايمة بالاجسام ويمتنع ان يريد الله تعالى ليس ظاهراً منها الامع قرينة يدل عليه
واتفقت الامامية وطايفة كثيرة من الجمهور الى ان البسملة آية من كل سورة وقد
فرذلك ابوحنيفة فقال انها ليست آية من القرآن وكابر العقل المتواتر في ذلك
ومن العجب انكار ابي حنيفة انها من القرآن والا لقرءاها في صلوته والحق بالشاذ
المنقول احاداً ولم تمسك به مع انه خطاء لان الناقل لم ينقله حديثاً عن رسول الله صلعم
وانما نقله قرآناً والقرآن هو المتواتر فغيره ليس منه انتهى قال الناصب
خفضه الله تعالى اقول ما ذكره ان الاشاعرة لا يصح لهم التمسك بالكتاب لان
الكلام قايم بذات الله وهذا الكتاب حكاية عنه فما اجهله بمعرفة المذهب فانهم
يقولون بامرين الاول ان كلام الله تعالى هو الصفة القديمة والمدلول هو الصفة
القديمة ومجموع الدال والمدلول يكون كلاماً لكنه الاصل فالكلام المدلول بالذات
هو المذهب فلم لا يصح لهم التمسك بالكتاب ثم من تعكس عليهم هذا الكلام
بعينه فنقول لا يصح للمعتزلة ومن تابعهم التمسك بالكتاب لان كلام الله تعالى
عندهم الاصوات والحروف التي يخلقها الله تعالى في جسم من الاجسام فاذا

الشبهة ٥

الفصل الثاني في الادلة

المبحث الاول الكتاب العزيز

الكلام

بالكلام عرضان لان الاصوات والحروف اعراض والعرض لا ينتقل بل اما ان يخلق الله تعالى
الحروف التي هي الكلام الذي خلق الله في اللوح المحفوظ او في جبرئيل او غيره وهو كلام
الله تعالى فغير اذ التكلم بالقرآن في قرآناه فاما ان يكون اصواتنا وحروفنا الحادثة
من غير شك مخلوقة لله تعالى اولا فان قالوا بالاول فهي مخلوقة لنا فلا يكون كلام الله تعالى
البتة لان تعريف كلام الله تعالى انه الاصوات والحروف التي يخلقها الله تعالى
في جسم من الاجسام وان كان حروفنا واصواتنا عند قراءة القرآن مخلوقة لله تعالى
فاعترفوا بان بعض افعال العبد مخلوقة لله تعالى فلم انكرتم الثواب والزمتم القول بان
العبد خالق بعض افعاله الاختيارية فاضطروا الى ان يقولوا ان هذه حكاية من
تلك الحروف والاصوات التي خلقها الله تعالى في جبرئيل او اللوح المحفوظ وهذا
عين الكلام المحذور اليهم واما ما ذكره في البسملة فمذهب الشافعي انها جزء من
القرآن في صدر كل سورة نهو يوافق انها في صدر كل سورة فعلى فرض وانما ما اعترض على ابي حنيفة
بانه تركون البسملة من القرآن فهذا باطل لانه لم يحذف كونها في سورة النمل من القرآن
والكلام في انها جزء من كل سورة في صدرها او لا مذهب الشافعي انها جزء من
كل سورة في صدرها للاحاديث الدالة على هذا واما ما ذكر ان ابا حنيفة كابر النقل
المتواتر فمذا كذب وباطل فان النقل في هذا لم يتواتر وقد علمت قبل هذا
ان الحديث المتواتر اقل من القليل واما التعجب من انكار ابي حنيفة والاستخفاف
بان كونه من القرآن مع خبر الاحاد لان الناقل كونها لم ينقله حديثاً وانما نقله
قرآناً هو المتواتر فمذا التعجب منه غير ان يتعجب منه فان ابا حنيفة يقول كون هذه آية
من القرآن في صدر كل سورة وانها ليست مذكورة للتبرك واليقين ثابت بالاحاد
والكل ما يكون مكتوباً في المصحف يكون متواتراً آية من القرآن الا ترى ان لفظ امين
مكتوب فيما بين الدفتين وليس من القرآن والاحاديث الدالة على كونها من
القرآن خبر الاحاد فكيف يصح ان يقال ان الراوي انما نقله قرآناً والقرآن هو
المتواتر تامل فانه مستبعد بمقتضى انتهى اقول يتوجه عليه اولاً ان
مذهب الاشاعرة ان مجموع الدال والمدلول يكون كلاماً غير صحيح وانما القول
بالتركيب من مخترعات بعض المتاخرين الذين راموا صلاح المفاسد اللازمة
من اصل المذهب كيف وقد نقل الفاضل الشهرستاني الاشعري في كتاب الملل
والنحل مذهب الاشعري بما يوافق كلام المص قدس سره حيث قال والكلام
عند الاشعري معنى قايم بالنفس سوى العبارة بل العبارة دالة عليه من الالسنة
المختلفة عربية كانت او عجمية وقد يدل عليه الفقه استدلالهم في ذلك بما
ذكره الشارح المحقق ثانياً ان الكلام المفيد هو المستقر في الجنان دايماً جعل اللسان على
الفؤاد دليلاً وثانياً ان ما توهمه من عكس دليل المص وقلبه عليه قلب بموة

القرآن ٥

Copyright Imam Sadiq University